

وفي الثاني مع النبي بخلاف الشبوح والتبليغ في الاحتج أو ليس فيها إذا
 وكان رطبه الماء بالاشارة عطف على الحديث العبد والقرارة وشراؤه بالتعاطي
 قده به لظهور فساد الصلوة بصريح الإيجاب والقبول والملك قد اداءه ركن
 بعد سبق الحديث الأول إذا كان أي الحديث والملك تأملي في حال نوب الحديث
 فإن ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد ويجاوز الصلوة في غير ذلك
 بعد ما عرفت أنه أحدث ثم ظهر ظهره ولو جعل عمدا بعد التمسك منافي الصلوة
 تحت الصلوة لوجود الخروج بفسعه ولو وجد منافي الصلوة بعد الصلوة
 بطلت الصلوة لوجود الثاني قبل تمامها خلافا لما في فضل الصلوة بقده المتمم
 في الصلوة على استعمال الماء ورؤيته أي ويتناول بصارؤية الموضي المقدسة
 بالتميم الماء مخالفا في أكثره بطلت أن رأي متمم ماء قال الزيلعي المراد بالرؤية
 القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر بل
 رؤيته بطلت فدا الأمر على القدرة لا على تقييده بالتميم لطلان الصلوة
 عند رؤيته الماء غير مفيد لأنه لو كان متوجهاً يصح خلف متمم فري المقدس
 الماء بطلت صلوته لعلمه أن الإمام قادر على الماء بأخاره وصلوة الاحكام تامة
 لعدم قدرته ولم يرد غير تلك العبارة إلى ماتري ونوع الماصح حقه عمل
 يسير بأن كان واسعاً لا يحتاج إلى المعالجة في النزاع وإن كان النزاع بفعل عفيف
 تمت صلوته لوجود الخروج بفسعه ومضى مائة مسجده ان وجد الماء
 وقبل مطلقاً تعلم الاحتج أي أي تذكره واحفظه بالتمام من غيره بلا
 استعمال بالتعلم والتمت صلوته لوجود الخروج بفسعه وقم في لزوم الشهادة
 لفضسورة مكان إية ولا يستقيم الأعلى قوله ما واصل العاري قوما أي ثوبليوز
 فيه الصلوة وقدمه المومني على الأركان فان اخر صلوته قوي فاليجوز شأه
 على الضعيف وتذكره فإنتزعه وهو صاحب الترتيب وكذا إذا كانت ثابتة
 على الاحكام فتذكرها المؤتم بطل صلوة المؤتم وحده كذا قال الزيلعي وتقدم
 اتفاق على أمثاله طوع التمسك في الحجر ودخول وقت العصر في الجمعة
 وإن والى عدة المعدود وسقوط الجيرة عن برة ويجوز أن يسلك البعض
 ما قبله ودخول وقت الكراهة على مصلي القضاء وعدم ستر الجارية
 عورة إذا كانت تغطي بغير ثياب فاعتفت فان هذه الاشياء مفسدة

متوضاه

الصلوة

للصلوة بلاصغعه عدة خلافا لهما وهو مبني على أن الخروج بفسعه مرض
 عنده لا عند هاهنا كما سنرى مع أو سجد فأحدث أو ذكر سجدة فيجد فان
 بني اعادة ما أحدث فيه قطعاً وما ذكر فيه نداء يعني ان من أحدث
 في ركوعه أو سجوده وتوضأه وبني فلا بد ان يعيد الركوع والسجود الذي
 أحدث فيه لأن اتمام الركن آثاره بالاتصال وهو مع الحديث لا يتحقق
 فلا بد من الاعادة ولو كان اماماً فقدم غيره دام المقدم على الركوع والسجود
 لا يمكن الاحكام بالاستدامة وإن تكرر في ركوعه أو سجوده أنه ترك سجدة
 في الركعة الأولى ففرضاها لا يجب عليه اعادة الركوع أو السجود لكن ان اعاد
 يكون مندوباً ليقع الصلوة مترتبة بقدر الامكان ثم وأحد اذا حدث اللهاج
 فأول كان المقدس رجلاً تاماً أي ذلك المقدس امام بلائية أي متعین
 لحداثة الخزل وإن لم ينوه لما فيه من صيانة الصلوة كما في أول الباب
 وتعيين الاحكام لقطع المناجاة عند الكثرة ولا مرض هنا ويتم الأول صلوة
 متقدم بآية كما اذا استخلفه حقيقة والآي وإن لم يكن ذلك الواحد رجلاً
 بل صبياً أو امرأة أو خبيثاً ضد صلوته في رواية لا يستخلفه من لا يصلح
 للإمامة وقيل لا تقصد إذا لم يوجد منه الاستخلاف قصداً وكذا الحكم
 فيما إذا كان الواحد أمياً استخلفه خلف المفترض ومعيماً خلف للسافر
 في القضاء لخدمه وعاقب مكث إلى القطاعة ثم توجهاً وبني ولا يجب
 عليه الاستئناف بأدب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد السلام
 عمداً قيد بالهد لأن السلام غير مفسد لا تمن الأذكار في غير العهد
 يجعل ذكرها وفي العهد كلما ورد لم يقته بالهد لأنه ليس من الأذكار
 بل هو كلام وتخطب ويفسدها الكلام مطلقاً أي سواء كان عمداً أو سهواً
 أو سنياً أو قليلاً أو كثيراً والأمامة بما يشبه كلاماً نحو اللهم نسبي فوجاً
 كذا اللهم زوجني فلانة وعبد الشافعي لا يفسد إلا من والين وهوان يقول
 أه في الكافي عن ابن يوسف ان أه لا يفسد سواء كان من وجع أو ذكره حقه
 أو نازلاً الشأه وهوان يقول أه يفسد فيما وفي التاجانية سنن محمد
 بن سلمة عن ذلك فقال لا يتقطع وفي الهياثية قالوا لا يفسد هذا الحسن
 للفتوي لأنه مما يتلى به المريدون إذا اشتد مرضه والقائف وهوان يقول